ظاهرة الدروس الخصوصية واستيعابها داخل المؤسسة التربوية

بغداد بن ديدة طالب دكتوراه
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)
د. بشير مخلوف
جامعة مستغانم (الجزائر)

ملخص

تعتبر ظاهرة الدروس الخصوصية داخل المجتمع الجزائري من أكبر المهددات للعملية التعلمية الصفية، فالمدرسة الجزائرية كانت تثقيفية بالأساس، وعبر الإصلاحات المختلفة أصبحت تعليمية فقط، وافرغت من محتواها، والدراسة التي بين أيدينا تحاول التفسير النظري عبر الاسقاط على أفكار بيار بوديو لتشريحها وتحليلها بغية فمهمها أولا وكذا طرح بعض الحلول للظاهرة.

Abstract

The phenomenon of private lessons within the Algerian society is one of the greatest threats to the learning process. The Algerian school was basically educational. Through various reforms, it became educational only. It was abstracted from its contents. The study that is in our hands tries to interpret the theory by projecting the ideas of Pierre Boudio for its dissection and analysis. Put some solutions to the phenomenon

مقدمة:

" المدرسة هي ساحة المعركة لأنها أكثر من أي مؤسسة اجتماعية أخرى، صانعة لمجتمع المستقبل، ولهذا تطمح كل جماعة وطائفة اجتماعية في واقع الأمر للسيطرة عليها على المدرسة من اجل تحقيق غاياتها، إن الفكرة الغير مقبولة هي أن المدارس تعكس القيم المعترف بها في زمانها، فعليها ألا تتعدى مثل هذه القيم أو تطرح بدائل لها، فكثير من الآباء يرتعدون هلعا لدى تصورهم أن المدارس ستأخذ على عاتقها مبادرة التغيير الاجتماعي، لأنهم يخشون أن يعني ذلك سيطرة هذه الطائفة الاجتماعية أو تلك على المدارس سعيا لفرض إرادتها على العالم. [1]

إن الأوضاع الاقتصادية في العالم اليوم؛ وخاصة بعد انهيار جدار برلين؛ وهيمنة القطبية الواحدة، المتمثلة في الأمركة وما يتبعها من الفكر الغربي؛ بات من المؤكد أن اللون الحقيقي للحياة أصبح واحدا؛ فالكل في مشقة وتعب من اجل جني المال، وكل مناحي الحياة الاجتماعية دون استثناء أصبحت متطلباتها مادية فقط، الأمر الذي انعكس على المدرسة؛ التي من المفروض أنها تربي الأجيال قبل أن تمنحهم شهادات، انقلبت الموازين فصرنا نرى أطباء ودكاترة وباحثين يتخرجون؛ لكنهم ماديون بفضل تكوينهم في المدرسة الرأسمالية، فالطالب في تنشئته يرى الأستاذ يغشهم في إلقاء دروسه، ويرغمهم على المجيء عنده في الدروس الخصوصية، والتي تتطلب أجرة إضافية له، الأمر الذي ينعكس على أنماط الطلاب السلوكية، فالطبيب سيصير فيما بعد غشاشا ومتحايلا، فهو قد يبيع كلية مريض دون علمه، إن ضياع المنظومة القيمية للمجتمع تؤدي إلى انهيار التضامن المجتمعي، فبدل من أن يكون هدف المدرسة تخريج أجيال غايتهم خدمة المجموعة؛ ستكون غايتهم خدمة أنانيتهم وأطماعهم الفردية، ومن هنا يطرح الباحث الإشكال التالي:

- ما هي انعكاسات الدروس الخصوصية على منظومة القيم المجتمعية، وكيف يتم تقنينها واستيعابها؟

شرح المفاهيم التي عالجتها المداخلة:

أ- التنشئة الاجتماعية: نحتاج إلى القيم والى الجماعة المرجعية لذا " فهي العملية التي يتم بها إدماج الطفل في الإطار الثقافي للمجتمع عن طريقة توريثه أساليب التفكير و المعتقدات و العادات والتقاليد السائدة في المجتمع و ما يرتبط بها من أنماط سلوكية حتى تصير من مكونات شخصيته."[2]نستنبطها من التربية الأسرية باعتبارها الجماعة الأولية التي يرجع لها الطفل

التعريف الإجرائي للتنشئة الاجتماعية: تتم عملية التنشئة داخل الأسرة المتماسكة التي تولد قيما وقوانين اجتماعية غير مكتوبة؛ تتمثل في العرف والعادات والتقاليد السائدة في مجتمع ما، والتي يعود لها الفرد باعتبار الأسرة جماعة مرجعية.

ب- تعريف المدرسة: تعتبر ثاني مؤسسة تربوية يقصدها الفرد بعد الأسرة؛ "هي المؤسسة العمومية التي أنشأها المجتمع لتتولى تربية النشئ الجديد على المعارف والحقائق والقيم الاجتماعية والدينية، وطرق العمل والتفكير".[3]

التعريف الإجرائي للمدرسة: هي من إفرازات المجتمع الصناعي تعمل على توجيه الفرد بمختلف المعارف والادراكات التي تساعده لتكوين ذات معرفية مسلحة بالعلم والمعرفة قصد الحصول على دور ووظيفة أو حرفة يعتاش منها.

ج- تعريف النظام التعليمي: نحتاج كلنا الى مكان ندير فيه العملية التربوية بشكلها المنظم والمستمر، لذا فهو"مجموع المبادئ والقيم الكلية التي توجه العملية التعليمية، لتحقق أهدافًا تصبو إليها مؤسسة تعليمية معينة، في بيئة معينة وفي عصر معين."

التعريف الإجرائي للنظام التعليمي: هو التركيبة المنسقة لمجموعة الأدوار التي تجري داخل المؤسسة التربوية، بغية تحقيق أهداف المرجوة من العملية التعليمية ككل، والتي تنعكس على قدرات التلاميذ بصفة ايجابية.

د- تعرف الدروس الخصوصية: تعرف الدروس الخصوصية بأنها : " كل جهد تعليمي مكرر يحصل عليه التلميذ منفرداً أو في مجموعة نظير مقابل مادي يدفع للقائم به "[4]

التعريف الإجرائي للدروس الخصوصية: هي الدروس المقدمة من قبل الأستاذ لصالح التلميذ، بعد ساعات الدروس العادية في المدرسة تكون مساءا أو أيام العطل، نضير أجرة مدفوعة من قبل ولي أمر التلميذ.

1- المعالجة الإعلامية لظاهرة الدروس الخصوصية:

- نشرت جريدة الخبر في عددها الصادر يوم 13 أكتوبر 2014 للصحفية خيرة لعروسي؛ مقالا بعنوان: " نقابة عمال التربية تطالب بتجريم الدروس الخصوصية"، حيث دعت لتجريم الظاهرة كونها تحدث خارج أسوار المؤسسات التربوية باعتبارها مظهرا من مظاهر الفساد، مطالبين الوزارة وضع آليات لاجتثاثها من جذورها عبر إصدار قوانين صارمة، باعتبارها نظام آخر بديل عن النظام الرسمي، متسائلة ما سبب لجوء التلاميذ والأساتذة إلى الدروس الخصوصية؟، وهو قد خلق نمطية جديدة في توقع أسئلة امتحان البكالوريا، وبالتالي يلجأ لها التلاميذ للحصول على نقاط مرتفعة، مما يخلق منهم مجرد اتكاليين لا يهتمون لما يدور داخل القسم، مما أثر على الثقة في النظام التربوي.

1-1 المدرسة والهيمنة الاجتماعية:

" إن التنوع الرسمي في شكل فروعه أو شبه الرسمي في شكل مؤسسات أو أقسام متدرجة من آثاره، كذلك المساهمة في إعادة خلق مبدأ خفي للتميز، التلاميذ المنحدرين من عائلات ميسورة تلقوا من عائلاتهم حسن الاستثمار المربح وكذلك الأمثلة والنصائح التي تساعدهم في حالة الشك، هؤلاء التلاميذ هم في وضعية تسمح بوضع استثماراتهم في أحسن وقت وأحسن الأمكنة بمعنى في أحسن التخصصات وأحسن المؤسسات وبالتالي أحسن الفروع، وفي المقابل فإن التلاميذ المنحدرين من عائلات محرومة وخصوصا أبناء المهاجرين يضطرون عند نهاية دراستهم الابتدائية إلى

توكيل مصيرهم إلى تعليمات المؤسسة المدرسية أو إلى الصدفة لإيماء طريقهم في عالم معقد أكثر فأكثر وهم كذلك محكوم عليهم باستثمار رأسمالهم الثقافي الذي يظل مع ذلك محدودا جدا".[5]

تعتبر النقابة مؤسسة رسمية معارضة لكل ما يجري داخل المؤسسات والشركات والمصانع، إذ تدافع عن حقوق العمال، ولما كانت خلفياتهم الأسرية تتمثل في أبناء يدرسون، فالأسرة الجزائرية تخصص من ميزانيتها الشهرية للدروس الخصوصية التي أصبحت ملزمة بها، وزادت على كلها نفقات جديدة، قصد ضمان معدل مرتفع لتلميذ؛ التي تؤهله لاختيار شعبة محترمة ومطلوبة في سوق العمل، فالمدرسة تعد إعادة لإنتاج النظام القائم وسيطرة وهيمنة فوقية، إذ تثبت الفقراء في مكانهم والأغنياء تزيدهم تمركزا في أماكنهم، باعتبار الدروس الخصوصية تمظهرا اجتماعيا جاء نتيجة الصراع الذي دخل إلى المؤسسة التربوية بحد ذاتها، فبدل أن تظل المدرسة في منأى عن النزاعات، أقحمت بصراع خفي لا يظهر للعيان، فالمتخرجون الفقراء إذا كان منهم طبيبا على سبيل الافتراض سيعمل عند صاحب عيادة خاصة أو في مستشفى عمومي، بأجرة زهيدة لن تجعله يتمركز بشكل نوعي اجتماعيا، في حين المتخرج الطبيب الذي أبوه غني سوف تنتظره عيادة خاصة بكامل أجهزتها ومعداتها الطبية، إذ المدرسة جاءت لإعادة إنتاج النظام القائم فقط، ولن يترك للفقراء نجاحا مبهرا إلا بالصدفة، فقد يهاجر ويتصل بمركز أبحاث بأوروبا ويأتي ببراءات اختراع تؤهله لاحتلال وضع جديد اجتماعيا وثقافيا.

فالتمظهر الاجتماعي للدروس الخصوصية يأتي في الأخير على ميزانية الأسرة، والتي قد تأكل في بعض الأحيان ربعها وتضطرها للاستدانة والى التقشف، والتمركز أمر خفي لا يشعر به حتى الفقراء أنفسهم، لكن يمارسه الأغنياء بفضل ما يمتلكونهم من رؤوس أموال، والتي تعيد تمركزهم اجتماعيا وتثبيتهم في الطبقة المسيطرة، وبالتالي التغيير الاجتماعي يصبح مستحيلا.

- ونشرت في جريدة النهار الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2011، للصحفية آمال لكال؛ مقالا بعنوان " الشرطة تحقق مع أساتذة الدروس الخصوصية"، حيث شرعت مصالح الشرطة في التحقيق مع عدد كبير من الأساتذة في عدة ولايات حول استغلال الأقبية والأماكن الغير مراقبة في نشاط الدروس الخصوصية نتيجة شكوى من قبل أولياء التلاميذ، فحسبهم الظاهرة تدر اربحا كبيرة، فالأستاذ يربح أكثر من 16 مليون من جراء الدروس الخصوصية، وقد رفع تقرير للوزارة المعنية، والتي أوصت هذه الأخيرة بضرورة قيام الدروس الخصوصية داخل المؤسسة التربوية وبأجر عن كل ساعة 200 دج، في منشور لها خاص لتقنين الظاهرة ومحاولة السيطرة عليها.

2-1 المدرسة والهيمنة الثقافية: إن علم الاجتماع الثقافة عند بيار بورديو يؤكد على أهمية الصراعات الرمزية في الصراع الطبقي، وذلك دلالات وتنامي التعسف، وهذا من منطلق العنف والهيمنة الرمزيين، ويترتب عن هذا أن الثقافة تشكل عنصرا من مجموعة أوسع، أي حقل إنتاج عن هذا أن الثقافة تشكل عنصرا من مجموعة أوسع، أي حقل إنتاج الرمزي والذي يساهم فيه بصفة تنافسية كل من الحقل السياسي والحقل القانوني والحقل الديني، كل حسب شرعية مختلفة وحسب الأزمنة ينتج تمثلات للعالم بهدف نشرها وفرضها، وفي المجتمعات المعاصرة تحصل المنتجون الثقافيون على استقلاليتهم ولهم مؤسساتهم التي تساهم في تحديد الثقافة المثقفة كثقافة شرعية توجه ممارسات كل الطبقات الاجتماعية حسب منطق مؤسس كل التمييز، ومما لا شك فيه فان المؤسسة المدرسية دون غيرها من المؤسسات الأخرى هي التي تشرع وتعيد السلم والتدرج الثقافي".[6]

حسب بورديو فان المركز الثقافي خاضع هو الآخر للتصنيف الاجتماعي الذي يتأكد هو الآخر داخل المدرسة، فمثلا الرياضة كانت خاصة بالطبقة البرجوازية تمارسها في الفترة الصباحية وتتنافس عليها في المناسبات الرسمية، ولما تمأسست وعمت، أصبحت خاضعة للمنافسة الموسعة استطاعت الطبقة الهشة أن تجد لها مركزا نتيجة كفاءتها لذا

تخلت عنها البرجوازية، وتمظهرت بمظاهر ثقافية تبدو للطبقة الهشة أنها من الرفاهية كسماع موسيقة كلاسيكية واستعاضت عنها الطبقة الفقيرة بالفولكلور الشعبي الذي تراه مناسبا لمعاناتها، مما مكن من التعرف على التمركز الاجتماعي فقط من خلالهما، لذا المدرسة تعيد إنتاج هذا التمركز الثقافي، وليس من السهل إقناع كلاهما بضرورة الوحدة، وهذا ينطبق أيضا على موضوع الدروس الخصوصية، فبالرغم من إخضاعها من طرف الوزارة بحسب منشور خاص وصادر عنها داخل المؤسسة التربوية؛ إلا أن كل واحد منهما طبقته الثقافية التي انحدر منها، ومن المستحيل القضاء على الظاهرة، فالثقافة المسيطرة ستبقى كذلك، والطبقة الكادحة لن تتغير في مصيرها شيئا.

- وفي موقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية على صفحتها الرسمية بتاريخ 11 أكتوبر 2015، أنزلت خبرا بعنوان " بن غبريط تنصب مجموعة عمل لمعالجة ظاهرة الدروس الخصوصية؛ جاء فيها أنها ستقترح مجموعة عمل مكونة من الأساتذة والمسئولين والأولياء والنقابة للبحث عن حلول عملية لمكافحة الظاهرة، وأضافت تقول: بعد أن مست هذه الظاهرة الطور الابتدائي دفعنا الوضع إلى التدخل البراغماتي لأننا لن نقبل أبدا هذا الواقع".

1-3 المدرسة ومشكلة الدروس الخصوصية " إن تحليلا واقعيا لأداء وظيفة حقول الإنتاج الثقافية هو أبعد من أن يقود إلى النسبوية ويدعو إلى تجاوز خيار العدمية المضادة للعلم، ويحمل من أخلاقيات الحوار العقلاني مما يجعله يقترح سياسة واقعية حقيقية للعقل، إن أي مشروع لتطوير الروح الإنسانية بنسيانه التجذير التاريخي للعقل، يعتمد فقط على قوة العقل وحدها وعلى الوعظ العقلاني في تقدم قضايا العقل، وإذا لم يناد بالصراع السياسي من أجل تسليح العقل والحرية بأدوات سياسية خاصة باعتبارها شرط تحقيقها في التاريخ يبقى أسير للوهم التعليمي.[7]

إن الحديث عن حلول للمشكلة والظاهرة التي تفشت في أوساط المجتمع الجزائري، وأخذت أبعادا كثيرة، إذ الشركاء الاجتماعيين، الأولياء والإدارة التربوية والوصاية وكذا النقابة؛ الكل ينظر على أنها قضية أخلاقية بامتياز تضر بمستقبل التلميذ الحلقة التي كرست لها جميع الظروف المادية والمعنوية حتى تضعه في بيئة مثالية حتى يتحصل على معدل مريح به يستطيع اختيار شعبة تناسبه، وتضمن له حياة كريمة ومستقبل واعد، لكن العقلنة اللاأخلاقية التي تفشت والتي أخذت أبعادا متشعبة، ظاهرة الدروس الخصوصية التي أراد الأساتذة المزاولين لها الاستثمار فيها قصد الربح، مما اسقط القدوة في نظر التلميذ، واتكاليته في الامتحانات الرسمية وصار ينظر فقط للتوقعات التي يراها أساتذة الدروس الخصوصية، هذه العلاقة البراغماتية من الصعب القضاء عليها، فلقد ولدت لديه قيما سلبية؛ إذ في المستقبل إذا افترضنا أنه سيكون محاميا مثلا؛ فسيدافع عن تاجر مخدرات مع علمه المسبق بإدانته، وكل ذلك من اجل المصلحة التي غرست فيه أثناء المدرسة الموازية، وإذا كان طبيبا في المستقبل فانه سيقترح أجرة على المريض مرتفعة دون المراعاة لظروفه ولا لفقره، وبالتالي يفقد المجتمع صفة التراحم والتكافل والتضامن، إذ تتدخل القيم البراغماتية مكانها، فالعقلنة التي تحاول أن تقضي على القيم السلبية البراغماتية الخفية التي تغلغلت إلى كامل المجتمع، وأصبح البناء وعامل النظافة والأستاذ والمحامي والطبيب وكل فئات المجتمع تتعامل وفقها، ولا مناص من القضاء عليها، إذ من الصعب إقناع كامل المجتمع أن يتخلوا عن الدروس الخصوصية

1-4 أساتذة الدروس الخصوصية وسوق العرض والطلب:- وكتبت جريدة العربي الجديد الصادر في عددها يوم 11 سبتمبر 2015 مقالا بعنوان: " الدروس الخصوصية خمس نجوم في بعض الولايات" للصحفية جازية سليماني، كل موسم دراسي جديد تقتطع الأسر الجزائرية من ميزانيتها لتسديد فاتورة الدروس الخصوصية التي لا يستطيع التلميذ الاستغناء عنها، حتى يضمن استيعاب أفضل للدروس، حيث أصبحت الظاهرة بمثابة سوقا يعرض فيها الأساتذة عبر ملصقات إعلانية في كل مكان عن خدماتهم، وعن المادة المراد دراستها، وعمر هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري أكثر من عقدين من الزمن، وتطورت أشكالها؛ ففي الأول كان التلاميذ وبسعر معقول وفي متناول الجميع، وعن طريق

المنافسة والإشادة بأستاذ ما بعينه أدى إلى الرفع من ثمن الحصص وتباينها من أستاذ لآخر، ثم بعد ذلك تدخلت العائلات الثرية لصالح أبنائها بعد امتلاء القاعات، لإعطاء الدروس الخاصة لأبنائهم فقط، وبأسعار خيالية لا يستطيعها الفقراء ولا الطبقة المتوسطة، إذ الأستاذ يدرس تلميذ واحد فقط في بيته بدل فصل كامل، ومع توفر الهدوء وعدم بذل مجهود وكذا بسعر مضاعف لما كان يكسبه في فصل كامل ومع الفوضى وبذل مجهود أكبر، وهو أمر يؤدي إلى الإخلال بمبدأ التساوي في فرص التعليم، وأصبحت الطبقية ظاهرة للعيان، فالأغنياء يستطيعون تدريس أبنائهم في مراكز خمس نجوم، والمتوسطون يدرسون في الفصول، وأما الفقراء لا يستطيعون حتى شراء اللوازم المدرسية والكتب، وهي ظاهرة جاءت لتهميش مؤسسة التعليم الرسمية.

فلقد عجزت الوزارة الوصية على مواجهة الظاهرة في غياب نصوص قانونية واضحة، فان مسعى الوزارة يهدف إلى تقنين هذه الظاهرة لإضفاء الشرعية عليها بغية السيطرة عليها مع مراقبتها، ويأتي مع قرار صندوق الضمانات الاجتماعي لغير الأجراء القاضي بضم هذه الفئة التي تمارس هذه المهنة إليه، من خلال فرض اشتراكات شهرية، فهي تعد نشاطا تجاريا موازيا يتهرب ممارسوه من تسديد ما يتوجب عليهم، وحسب الصندوق يجري مداهمات على المستودعات التي تقدم دروسا خصوصية من قبل جامعيين عاطلين عن العمل أو حتى الغرباء عن القطاع، والتي تحولت إلى مؤسسات تجارية، ويسعى الصندوق تدريجيا بهدف غلقها أو إلزامهم بدفع اشتراكات شهرية.

" في الوقت الحاضر نجد أن تركيز الصناعة وتقسيمات العمل قضت فعلا على الحرف اليتيمة والمحلية لإغراض تربوية في الأقل، ومن غير النافع إن نندب فراق الأيام السالفة الطيبة، أيام احتشام الأطفال ووقارهم وطاعتهم الظاهرية، إذا كنا نتوقع أن نستعيد تلك الأيام، لان ظروفا جذرية قد تغيرت فنتجت عنها تغيرات تربوية تساوي في جذريتها تلك الظروف."[8]

صحيح إن تدخل الصناعة أثر كثيرا المدرسة وعلى المنظومة التعليمية ككل، إذ الاتجاهات التربوية اليوم في كيفية اخذ المعارف لكي يصبح عاملا مهنيا أو مهندسا أو اعمالا ذات علاقة مكملة للمصنع؛ كالمحامي والطبيب والأستاذ والطيار وغيرها، وكلها مهن ذات علاقة بالتطور الصناعي التكنولوجي الهائل الذي عرفته كل دول العالم بعد الثورة الصناعية مباشرة، لذا فالتسارع الحاصل داخل المدرسة اجبر التلميذ لكي يحصل على علامات مرتفعة ومميزة يلزمه الحضور للدروس الخصوصية والتي أصبحت هي الأخرى مكملة لعمل المدرسة الرسمية أو موازية لها إن صح التعبير، ففي البداية كانت تعطى دروس دعم وتقوية للتلميذ،وتكون داخل المؤسسة التربوية الرسمية، وبعد دخول الجزائر مباشرة سنة 1990 للسوق الحرة وعصر الانفتاح الاقتصادي، حيث المدرس والمربي لم يعد يستطيع أن يلبي حاجياته اليومية مما اضطره إلى حيلة الدروس الخصوصية، فكانت البداية لتصبح بعد ذلك ظاهرة لا يمكن الاستغناء عنها ولا السيطرة عليها، إذ لم تعد تدر ربحا تجاريا في الظل فقط بل وتمارس مع أناس خارج الحقل التربوي، لذا فاحتضان الدروس الخصوصية من خلال الدخلاء على القطاع التربوي يفقد التربية طعمها وتجعل منها مجرد حشو للمعلومات عند التلميذ، والتي من المحتمل أن تتناولها أسئلة الامتحان المصيري، مما يجعل التلميذ لا يبالي بالدروس النظامية وباستطاعته التخلي عن المدرسة في منتصف العام الدراسي والذهاب إلى الدروس الخصوصية، فهو براغماتي أيضا؛ فالذي يهمه البكالوريا وبمعدل مرتفع، الأمر الذي أدى به إلى العزوف عن اللعب والرياضة والأنشطة اللاصفية، وكلها محروم منها بسبب التدريب الشاق على حل مختلف التمارين من المقرر الدراسي، مما قد يولد لديه عقدا نفسية نتيجة الضغط الذي يتعرض له يوميا.

2- تنظيم الدروس الخصوصية في الدول الأوربية:

أ – انجلترا - تجدر الإشارة أيضا إلى مجموعة من النماذج التي قدمها تايلور Taylor والمعمول به في برنامج " احرز تقدما" في انجلترا في العام 2007، راعى هذا البرنامج بشدة توظيف معلمي المدارس في إعطاء دروس إضافية لطلابهم، على اعتبار الشعور المفترض السائد بأن هياكل الرقابة ستكون كافية (وبعبارة أخرى هنالك مساءلة كافية)، وأن المسائل الأخلاقية لن تمثل المشكلة، كما انه يضع في اعتباره المعلمين من المدارس الأخرى، والمعلمين المهنيين والموجهين التعلميين على أن يكون هؤلاء حائزين على مكانة المعلمين المؤهلين، ولا يؤخذ بعين الاعتبار طلبة الجامعات الغير مؤهلين، أما المعلمين الذين هم تحت التدريب يؤخذون في الاعتبار إلا في حالات استثنائية؛ وان كانوا معروفين لدى تلاميذ المدرسة، ويمكن لهذه النماذج أن تكون صالحة في أماكن أخرى، لكن يجدر التأكيد على أنها وضعت في مكان يتوفر على موارد موالية وعلى قاعدة بيانية من المعلمين ذوي الكفاءة المهنية.[9]

ب- ليتوانيا وسلوفاكيا: - تمتلك ليتوانيا أفضل هيكل تنظيمي فقد أعطى القانون التنظيمي الليتواني لسنة 2003 تعريفا شاملا للمدرس الخصوصي؛ أطلق عليه " المعلم المستقل"، وأورد إجراءات مفصلة لتسجيله، كما أنه فرض التزامات على المدرس الخصوصي، مثل التأكد من سلامة المتعلم، وتوفير مكان ملائم لتقديم الدروس، وافترض القانون الليتواني أن بعض المعلمين قد يعملون أيضا في المدارس النظامية، فمنع عليهم أن يقدموا دروسا خصوصية لطلبتهم في تلك المدارس.

وعلى النقيض من ذلك نجد أن قانون التصريح التجاري في سلوفاكيا لا يضع شروطا على الدروس الخصوصية إلا في مجالي اللغات الأجنبية والفنون، ولم يشترط أي مؤهلات لتقديم الدروس الخصوصية في المواد الدراسية الأخرى، وبالتالي معظم المعلمين الخصوصيين يعملون ضمن اقتصاد الظل دون تصاريح تجارية ويجنون أرباحا لا تخضع للاقتطاع الضريبي.[10]

ج- في النمسا: تأخذ الدروس الخصوصية على الأغلب صناعة منزلية تقدم على أساس فردي، ويكون مقدمو الدروس فيها طلبة جامعيين ومعلمين متقاعدين أو ناشطين وتحظر اللوائح التنظيمية الخاصة بالموظفين الحكوميين على المعلمين تقديم دروس خصوصية لتلامذتهم في المدرسة[11]

3-الأسرة والمدرسة: تعتبر الأسرة أول تجمع إنساني يعرفه الفرد؛ إذ هي بالنسبة إليه الجماعة المرجعية يأخذ منها العرف والعادات والتقاليد والمعتقد وكل القوانين الغير مكتوبة، وتعلمه لغة الكلام والتعامل مع الآخرين، وتهيئه تربويا ونفسيا لتقبل المدرسة التي تعد اول مؤسسة رسمية تربوية تعليمية يصطدم بها الفرد، فيجد القواعد التي نشأ عليها في الأسرة بصفتها الأكاديمية، وهي قيم تجعله يحترم الكبير، والتي تتمثل في القدوة ألا وهو المعلم، فالوالدين والمعلم يشكلان قيادة تربوية بالنسبة إليه.

وبعد الثورة الصناعية ظهرت المدرسة التي تعمل على تخريج الكفاءات والمهارات من مهندسين وعمال تقنيين، فتأثرت المدرسة بالنظام الرأسمالي العلماني، فلم تراعي الاهتمام البالغ للأخلاق والقيم، وابتعدت المدرسة عن الأسرة بعد أن كانا يشكلان التنشئة الأخلاقية، صرنا نرى الاختلاط بين الجنسين، وتحرش بعضهما ببعض، الفتيات بلباس فاضح، والذكور بتحرشاتهم العلنية، ونظرا أيضا لمحدودية الدخل في الجزائر بالنسبة للأستاذ مما اضطره لامتهان الدروس الخصوصية، مما قضى على القدوة عند التلميذ، وأصبح يرى فيه المجتمع ككل قيم الطمع والجشع، والظاهرة أخذت أبعادا أخرى بعد ذلك، فالتلميذ الذي أصبح طبيبا ومحاميا ومهندسا من جراء الدروس الخصوصية، فيما بعد يتغلغل لديه القيم التي اخذها من عند الأستاذ الطمع والجشع، فأصبحنا نرى طبيبا مغاليا في ثمن الكشف على المرضى دون المراعاة للقدرة الشرائية عند المواطنين، وكذا مهندسا غشاشا في البناءات نضير قبوله برشاوي من عند المقاولين، ومحاميا يقبل الدفاع عن تاجر مخدرات مع علمه المسبق انه فعلا مدان، إذن غياب القدوة في المجتمع يخلق اهتزازات

اجتماعية في كامل النسيج الاجتماعي، و السؤال المطروح: هل القيم السلبية التي تفشت في المجتمع هي مخرجات المدرسة الموازية وغياب القدوة؟.

" إن مسألة أن البيت يعاكس الأسرة في واحدة، والتي هي لدرجة معينة يمكن تقريبها على قاعدة الفكر السليم بدون إشارة قرارات أساسية، ولا نعرف كم يكون شعورنا غريزيا، أو كم يكون ناشطا شعورنا وبإمكانه أن يكون دربوا خلافا لما هم عليه، وفي نفس الوقت فان العطلة العلمية الوحيدة هي واحدة مشكوك الحكم عليها.[12]

المدرسة تعاكس الأسرة اليوم في التنشئة الاجتماعية، فلقد أصبحنا نرى اهتمامها بالجانب التعليمي أكثر من الجانب التربوي، فهي تعد الفرد لكي يصبح عاملا في المصنع أو صاحب مصنع، وليس له قدوة بالضرورة في شخصيته التي تزيد استقلالية ويصعب التحكم فيها مستقبلا.

" أريد أن أتعرض للآليات الشديدة التعقيد التي تساهم من خلالها المؤسسة التعليمية في إعادة إنتاج توزيع الرأسمال الثقافي، وبالتالي في بنية المجال الاجتماعي، ويرتبط بالبعدين الأساسين لهذا المجال، ويؤديا إلى ذهاب رأس المال إلى رأس المال، ولأن تنحو البنية الاجتماعية إلى الاستمرارية، تحدث عملية إعادة إنتاج بنية رأس المال الثقافي في إطار العلاقة بين استراتيجيات العائلات، والمنطق الخاص للمؤسسة التعليمية."[13]

في المنطق النفعي عند أستاذ الدروس الخصوصية يستطيع امتلاك احدث سيارة وبيت كبير، واحتلال مركز اجتماعي جديد، إذ هو في الوسط الاجتماعي منبوذ، ومحل سخرية بالبخل وكذا بمحدودية الدخل، مما أدى به إلى اللجوء إلى الربح السريع، وكذا أن العائلات الثرية تستغله لكي تعيد إنتاج الثقافي لأبنائهم، قصد احتلال مراكز عليا وتثبيتهم في نفس الطبقة الثقافية المسيطرة، ويبقى المال ينتج مالا، وبالنسبة للعائلات الفقيرة، وبالرغم أن أبنائها يحتلون مراتب ممتازة في الدراسة إلا أنهم في المراكز الاجتماعية ستبقى دون تغيير يذكر، فالأجرة التي ستقاضونها في المستقبل تبقى زهيدة، والتغيير الاجتماعي الوحيد هو عند أستاذ الدروس الخصوصية، والذي يكون قد هدم صورة القدوة في نظر التلميذ.

4-التربية والعولمة: " وإذا أخذنا في الاعتبار المدارس العامة الأمريكية؛ فإنها تؤدي بنجاح مهمة لم يحاولها أحد قط من قبل على نطاق واسع ألا وهي تحويل مجموعة من البشر متباينة إلى امة متجانسة، وهذه المهمة يظهر القائمون بها كثيرا من المقدرة، ثم هي في جملة من الخير بحيث يستحقون عليها عند الحساب ثناءا عظيما."[14]

إن العالم الجديد الذي يعرف اليوم بأمريكا؛ صحيح أنه نجح لأبعد مدى في استقطاب الأدمغة التي هاجرت إليه طمعا في الحلم الأمريكي، وأنها استحوذت اليوم على أكثر من نصف مخابر العالم، لكنها استخدمت ضد البشرية في صنع الأسلحة المدمرة وقمع الدول التي تخرج عن طاعتها، وهذا كله بمخترعات عقول دول العالم الثالث، والغريب أن الدول المستهدفة بالقمع دول العالم الثالث، بمعنى أن أمريكا استخدمت عقول أبناء هذه الدول للسيطرة والقمع ونهب الثروات، وتبقى المجاعة والأمراض ورائحة القتل سيدة الموقف، حيث بفضل الكم الهائل الذي استحوذت عليه من العقول المخترعة والمفكرة والمبدعة استطاعت احتلال العالم معرفيا، وهذا بفضل التطور التكنولوجي الهائل، والاستخدام السيئ للعلم والمعرفة، وللعقل البشري استغلال لظروفهم المادية البائسة.

" والحقيقة التي يؤكد عليها الباحثون هي أن طريقة الحداثة هو العقل والعقلانية لقد كان العقل هو أساس التمييز بين العصور الوسطى التي ساد فيها الاعتقاد في الدين والوحي والإيمان باعتباره سلطة تعلو العقل أو على الأقل لا تتعارض والعقل، بل التوفيق بينهما كان هدف أغلب الفلسفات العقل إلى العالم والطبيعة، أقام تميزا وفصلا بين العصور القديمة والوسطى والعصر الحديث أي أنه أساس الحداثة".[15]

الحداثة اليوم التي احتكرت العلم عن طريق المدرسة الحديثة، التي تمول مختلف المصانع بالكفاءات، حيث تقدم العقل الأوروبي حينما انفصل عن الكنيسة وانتقل من عصر الظلامي إلى عصر التنوير، إلا إن الحادث عند المسلمين

العكس تماما، إذ ديننا الحنيف لما فصلناه عن العقل تاه وظل وتناقض، فالمسلم صار يعيش في قيم سلبية فاسدة كالرشوة والجنس والخمور واللباس الفاضح والقتل والسرقة وغيرها، وفي غياب الحضارة الإسلامية العاقلة تغولت الحداثة وتحولت إلى عولمة في كل الميادين، وأخذت تأكل الأخضر واليابس و باسم الإنسانية.

" إن العقلانية الذرائعية تعتبر من البديهيات الحياة في العالم الحديث، لدرجة أننا غافلون عن هذه البداهة ونحتاج إلى من ينبهنا إليها إن الطبيعة في رؤية الإنسان الحديث لا تملك بذاتها شكلا أو هوية بل هي كائن تابع في زاوية من الزوايا ونحن الذين يجب علينا إيقاظه واستخدامه حسب الغايات والأهداف التي نتحرك اتجاهها".[16]

إن الاعتماد على المدرسة التي تنتج حرفيا مهنيا ماهرا لصالح المصانع، أفقد الأخلاق قيمتها إذ أصبحت هذه الأخيرة مستغلة، وهذا ما نجده عند أساتذة الدروس الخصوصية الذين حولوا المدرسة التي تعد مؤسسة تربوية قبل أن تكون تعليمية، إلى مكان يدر ربحا من التلاميذ مما حولهم هم الآخرين إلى مجرد أجساد وعقول فارغة من القدوة خالية من القيم والحشمة التي كنا نعرفها في الأيام الخوالي، فكل الأطراف ترى في تقديس العقل دون شحذه بالقيم الأخلاقية التي يحتاجها حتى يتعاطف ويتقارب ويتعاون مع بني جنسه، فحتى التقنية اليوم بدل أن تسيطر على الطبيعة وتحرر الإنسان، قيدت الإنسان ولوثت البيئة وأصبح التوازن البيئي في خطر، فالاحتباس الحراري أتى على الطبيعة والإنسان معا.

5- مشكلات ظاهرة الدروس الخصوصية واقتراح حلول لها من طرف الباحث:

5- 1 مشكلات ظاهرة الدروس الخصوصية: - ظهور نظام تربوي موازي وغير رسمي للنظام التربوي الرسمي، يدير العملية التربوي ويتحكم فيها محدثا فوضا في المجتمع ككل، وخاصة في اقتصاديات الأسر التي اضطرت لتخصيص أكثر من ربع ميزانيتها لذلك.

- ضعف التحصيل عند التلاميذ بسبب توقع الأسئلة مما يخلق مشاكل عدم استيعاب كامل البرنامج التعليمي وبالتالي انعكاسه السلبي عليه في الجامعة مستقبلا.

- الإرهاق النفسي لدى الأساتذة والتلاميذ على حد سواء بسبب كثرة حل التمارين المتوقعة في امتحان البكالوريا.

- ضعف التفاعل الصفي داخل الصف الرسمي، مع عدم التركيز من طرف التلاميذ لإدراكهم الخاطئ بأهمية الدروس الخصوصية كتعويض وهمي لهم.

- انعدام الجو التربوي القيمي والاعتماد على الدروس التعليمية المقررة، وكلها غير مشبعة بالقيم التي يتحلى بها التلاميذ في مستقبلهم الواعد.

- تشتيت ذهنالتلاميذ بين مدرستين إحداهما رسمية والأخرى غير رسمية، مما يهدر الوقت لديه ويرهقه نفسيا نتيجة الضغوط الممارسة عليه طيلة العام الدراسي.

- انعدام القدوة لدى التلميذ، فالأستاذ بالنسبة إليه بمثابة القائدة التربوي بعد والديه، وينعكس عليه النفعية التي تولدت لديه من جراء الدروس الخصوصية، والتي تجعل منه شخصا انتهازيا مستقبلا مما يؤثر على النسيج الاجتماعي ويمنحناجيلا دون رادع قيمي.

5-2 الحلول المقترحة من طرف الباحث: - الدروس الخصوصية مكانها الرسمي داخل المؤسسة التربوية لإمكانية مراقبتها وكذا السيطرة عليها.

- تدخل الشرطة لمداهمةالأماكن المحتملة والمشبوهة (كالمستودعات والأقبية) في تقديم الدروس الخصوصية وتقديمهم للعدالة.

- تشجيع البطالين الجامعيين على تقديم الدروس الخصوصية داخل المؤسسة التربوية وبالمجان، وفي إطار عقود ما قبل التشغيل مع احتساب شهادات عملهم في المسابقات التوظيف.

- تقديم الأولياء رسوما في بداية السنة عن كل ساعة درس خصوصي؛ مع احتساب عدد المواد المراد دراستها إلى المقتصد؛ والذي يقتطع حقوق الضرائب الرمزية منها ويسلم شهريا لكل أستاذ حقوق تسجيل الطلبة عنده، وهذا لمساعدة الأسر على التحكم في ميزانيتها، وكذا لا بقى هذا العمل التجاري في الظل.

- الملصقات الاشهارية عن الدروس الخصوصية مكانها المخصص هو المؤسسات التربوي، والتي تعلق من طرف الإدارة وبختم منها ويوزع في الانترنت للتبليغ.

- الاهتمام من طرف الوزارة الوصية بالظروف المادية للأستاذ والمعلم ،من سكن ورواتب وخدمات اجتماعية حفاظا على كرامته.

- تشجيع الأساتذة الذين يقدمون الدروس الخصوصية بالمجان وتقديم لهم كامل الدعم.

- إغلاق المؤسسات التربوية الثلاثاء مساءا، وهذا لإراحةا لأساتذة والتلاميذ على حد سواء، والدخول في الأنشطة اللاصفية، كفتح الملاعب والمسابح ودور السينما والمسارح والمساجد والمسابح، وهذا بتخصيص وقت ترفيهي ثقافي توعوي لصالح التلاميذ.

- مراقبة عمليات الدروس الخصوصية ، التي تجري داخل المؤسسات التربوية شهريا من قبل المفتشين،وإرسال التقارير الخاصة بكل مادة وبمدى التحسن الملحوظ، والذي يتابعه المعنيون الأولياء والوزارة الوصية والنقابة.

- تعميم فتح المؤسسات التربوية لامتصاص الظاهرة.

- استرجاع القدوة في نظر التلاميذ بالنسبة لشخصية الأستاذ بكافة الطرق بالتوعية الأسرية و المسجدية.

- تتحول تسمية الدروس الخصوصية الغير متحكم فيهاإلى دروس دعم وتقوية، والتي ستتغير مجرياتها عن طريق إجرائها بالمبالغ الرمزية وكذا المجان بالنسبة لعقود التشغيل.

- الحراك الاجتماعي يبدأ من المدرسة؛وأي اضطراب سيمس جميع المجتمع، لذا على العاملين على القطاع سرعة التحرك من اجل الحلول الملموسة وتفعليها في أرضية الواقع.

الخاتمة:

المدرسة تعتبر مكملة لدور الأسرة؛ وأي اضطراب في نظامها معناه تغير سلبي في المجتمع ككل، ومشكلة الدروس الخصوصية قد أثرت فعليا في المنظومة التربوية لدى جميع أفراد المجتمع، باعتبار أن أجيالا بأكملها مرت وستمر على هذه العلمية التربوية الموازية، والتي تشتغل في الظل، لذا وجب تقنينها قصد السيطرة عليها قانونيا وتربويا وادريا، حتى نغيرها ولا تغيرنا في حياتنا الاجتماعية.

المراجع:

- ابراهيم ناصر: مقدمة في التربية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 12004

2-مكتب التربية العربي لدول الخليج:" دراسة ظاهرة الدروس الخصوصية حجمها وأسبابها " رسالة الخليج العربي ، العدد 31 ، الرياض ، 1989م

3-عبد الكريم بزار: علم الاجتماع بيار بورديو، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007

4- بيار بورديو: أسباب عملية لاعادة النظر في الفسفة، دار الأزمنة الحديثة، ترجمة: أنور مغيث، ط1، بيروت، لبنان،1998

5- جون ديوي: المدرسة والمجتمع، ترجمة: د. أحمد حسن الرحيم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، 1978

6- مارك براي: مواجهة نظام التعليم الظلي أي سياسة حكومية لأي دروس خصوصية، ترجمة اليونيسكو، مطابع جامعة الدول العربية، 2012

7- برتراند راسل: التربية والنظام الاجتماعي، ترجمة: سمير عبده، ط2، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، سنة النشر غير مذكورة

8- برتراند راسل: في التربية، ترجمة، سمير عبده، منشورات مكتبة الحياة، بيرت لبنان، دون ذكر سنة النشر،

9- يورجنهابرماس: الأخلاق والتواصل، ترجمة: أبو عبد النور حمدي، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2009.
10-عبد الكريم بزار: علم الاجتماع بيار بورديو، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007

الجرائد:

1- جريدة الخبر في عددها الصادر يوم 13 أكتوبر 2014 للصحفية خيرة لعروسي؛ مقالا بعنوان: " نقابة عمال التربية تطالب بتجريم الدروس الخصوصية".
2- جريدة النهار الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2011، للصحفية آمال لكال؛ مقالا بعنوان " الشرطة تحقق مع أساتذة الدروس الخصوصية"
3- جريدة العربي الجديد الصادر في عددها يوم 11 سبتمبر 2015 مقالا بعنوان: " الدروس الخصوصية خمس نجوم في بعض الولايات" للصحفية جازية سليماني

المواقع الالكترونية:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151011/54947.html

[1]- ماثيوليبمان: المدرسة وتربية الفكر، ترجمة: إبراهيم يحي الشهاب، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1998، ص16.[1]

[2]-أحمد الفنيش: أصول التربية، ط3، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2004، ص35.

[3]- ابراهيم ناصر: مقدمة في التربية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص 152.

[4]- مكتب التربية العربي لدول الخليج : " دراسة ظاهرة الدروس الخصوصية حجمها وأسبابها " رسالة الخليج العربي ، العدد 31 ، الرياض ، 1989م ص 188-189.

[5]- عبد الكريم بزار: علم الاجتماع بيار بورديو، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 100.

[6]- عبد الكريم بزار: علم الاجتماع بيار بورديو: المرجع السابق ص 119.

[7]- بيار بورديو: أسباب عملية لاعادة النظر في الفسفة، دار الأزمنة الحديثة، ترجمة: أنور مغيث، ط1، بيروت، لبنان، ص 275.

[8]- جون ديوي: المدرسة والمجتمع، ترجمة: د. أحمد حسن الرحيم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، 1978، ص 36.

[9]- مارك براي: مواجهة نظام التعليم الظلي أي سياسة حكومية لأي دروس خصوصية، ترجمة اليونيسكو، مطابع جامعة الدول العربية، 2012، ص 97.

[10]- مارك براي: مواجهة نظام التعليم الظلي أي سياسة حكومية لأي دروس خصوصية: المرجع السابق: ص 104.

[11]- نفس المرجع ص 105

[12]- برتراند راسل: التربية والنظام الاجتماعي، ترجمة: سمير عبده، ط2، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، سنة النشر غير مذكورة، ص 71..

[13]- بيار بورديو: أسباب عملية لإعادة النظر بالفلسفة، ترجمة: د. أنور مغيث، دار الأزمنة الحديثة، ط1، 1998، بيروت لبنان، ص 49.

[14]- برتراند راسل: في التربية، ترجمة، سمير عبده، منشورات مكتبة الحياة، بيرت لبنان، دون ذكر سنة النشر، ص 44.

[15]- - يورجنهابرماس: الأخلاق والتواصل، ترجمة: أبو عبد النور حمدي، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،2009، ص 23.

[16]- د. عبد الكريم مروش: التراث والعلمانية، ترجمة: احمد القبانجي، دار الفكر الجديد، العراق، 2007، ص 30.